الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.2/Add.4
13 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

الهند	روسيا	المكسيك
شبكة العالم الثالث	بيلاروس	السلفادور
كندا	بوتسوانا	جامايكا
اليابان	جمهورية إيران الإسلامية	كينيا
إندونيسيا	النرويج	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
بوليفيا	سري لانكا	نيجيريا

ملاحظة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥** إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5655.

استعراض تطورات وقضايا في برنامج عمل ما بعد الدوحة تهم بخاصة أقل البلدان نموا

(*البند ٦ من جدول الأعمال*)

١- لأغراض النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال، عُرضت على المجلس الوثيقة التالية:

"استعراض التطورات والقضايا الناشئة في برنامج عمل ما بعد الدوحة تهم بخاصة البلدان النامية: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد" (TD/B/52/8)

٢- رأى ممثل **الهند** وجود شعور متزايد في أوساط البلدان النامية بنقص في مجال التنمية في مفاوضات الدوحة الجارية. ونظراً إلى أنه لم تبق إلا أسابيع قليلة قبل بدء المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية حان الوقت لتبديد الشعور بالشك الذي يميز المفاوضات وذلك بغية جعل نتيجة هونغ كونغ نتيجة مثمرة من حيث التنمية. وأشار إلى بضعة بيانات أدلى بها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن دور التجارة كمحرك للتنمية، وبشأن الانسجام بين عمل الأونكتاد وعمل منظمة التجارة العالمية، وبشأن الفرصة التي يمثلها مؤتمر هونغ كونغ لإنجاز مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ذات وجهة إنمائية بدرجة أكبر. وقال إن هذه البيانات كافة هي علامات إيجابية؛ غير أن النتائج الإنمائية موزعة على مجالات متنوعة من مجالات التفاوض، ومن دواعي الأسف أن العملية الحالية لا تقدم تقييماً كلياً أو رصداً كلياً للتقدم المحرز في إنجاز البعد الإنمائي للجولة. وأشار إلى ضرورة إجراء مناقشات شاملة لعدة قطاعات استعداداً لاجتماع هونغ كونغ المقبل. وقال إنه كي تكون هذه المفاوضات مفيدة حقاً للبلدان النامية من الناحية الإنمائية، يجب أن تحصل هذه البلدان فعلاً على فرص لدخول أسواق البلدان المتقدمة النمو في مجال الزراعة، ودخول الأسواق غير الزراعية، وأسواق الخدمات، لا سيما الطريقة الرابعة، وفي الوقت ذاته ينبغي للالتزام بإتاحة فرص دخول السوق للبلدان النامية أن يوفر مرونة كافية وحيِّزاً للسياسة العامة الوطنية. ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم ملموس في هونغ كونغ في المجالات التالية: وضع صفقة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وإتاحة فرص لدخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بإعفاء جمركي وإعفاء من نظام الحصص، والتوصل إلى اتفاقات بشأن جوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، والتعديل المتعلق بالصحة العامة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (أي الاتفاق على ولاية للمفاوضات بشأن مسائل الكشف، والموافقة العليمة المسبقة، وتقاسم المنافع تقاسماً منصفاً).

٣- وأبرز ممثل **شبكة العالم الثالث** العلاقة الأساسية بين سياسات التجارة وقواعد التجارة. وينبغي صياغة سياسات التجارة صياغة تعزز التنمية، وهو ما ينبغي لقواعد التجارة أن تفسح مجالاً له. وعند بحث تحرير التجارة كثيراً ما يخطر في بال البلدان ما يمكن تحقيقه من إتاحة المزيد من فرص التصدير؛ غير أنه من المهم أهمية حاسمة أيضاً النظر في أثر تحرير التجارة على قطاع الاستيراد. وكثيراً ما يكون هذا التأثير ضاراً ومدمراً للمنتجات الزراعية بل أيضاً للمنتجات الصناعية كما بيَّنت دراسات اضطلع بها العديد من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. أما نقص التنمية في برنامج عمل الدوحة فكان أكثر وضوحاً من البعد الإنمائي.

٤- وسلَّم ممثل **كندا** بالطابع المعقد لأعمال الأونكتاد وشدد على ضرورة أن يركز الأونكتاد على مجال اختصاصه الفني وهو التجارة والتنمية، وأن يساهم بطريقة متوازنة ومحسوبة في التوصل إلى نتائج ذات قيمة مضافة. وفي سبيل تحقيق ذلك، يلزم زيادة التماسك الداخلي إلى أقصى حد بضمان الدمج بين البرامج الفردية بطريقة تعزز التعاضد المتبادل بينها. وأكد من جديد التزام كندا بالتوصل إلى نتيجة مشجعة في جولة الدوحة، وأعرب عن اعتقاد بلده بأن إمكانات التجارة كأداة إنمائية تكمن في إجراء إصلاح أساسي في التجارة الزراعية العالمية، وفي إدخال تحسينات كبيرة على فرص دخول السلع والخدمات إلى الأسواق، ووضع قواعد ملزمة لتيسير التجارة. ففتح الأسواق وتأمين التكافؤ فيها لا يؤديان تلقائياً إلى إحداث تنمية مستدامة وحدٍّ من الفقر. ولذلك فإن على المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن فهم الشواغل والضعفات الفريدة لفرادى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويمكن للأونكتاد أن يساهم مساهمة قيِّمة في المساعدة على تحديد الخيارات الممكنة لمواجهة التحديات الإنمائية المتصلة بالتجارة. وإضافة إلى ذلك، يمكن للأونكتاد أن ينتهج نهجاً تطلعياً وأن يبدأ النظر في استراتيجيات تفاوضية لما بعد هونغ كونغ أو لما بعد الدوحة تساعد البلدان النامية على التكيف مع بيئة عالمية متغيرة. ومن شأن المعونة من أجل التجارة أن تكون جزءاً حاسماً من الحل الذي يتناول قيود جانب العرض وضعفات الهياكل الأساسية في معظم البلدان، هذا الحل الذي من شأنه أن يتيح لهذه البلدان أن تستفيد استفادة كاملة من الفرص التي يوفرها فتح الأسواق. وأكد من جديد التزام كندا بالشفافية، وأهمية توسيع نطاق الحوار مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص لأعمال الأونكتاد.

٥- وأشار ممثل **اليابان** إلى أن تركيز جولة الدوحة على التنمية كان تركيزاً مهماً أهمية كبيرة في المحافظة على ثقة أغلبية البلدان في التجارة الحرة ونظام التجارة المتعدد الأطراف. أما عدم القيام بذلك فينطوي على خطر حدوث زيادة في توجه العديد من البلدان النامية إلى اتفاقات التجارة الحرة. ولذلك ينبغي أن تؤخذ قدر الإمكان مصالح البلدان النامية في الاعتبار. وأكد أهمية المعونة من أجل التجارة. وقال إن اليابان تعهدت بأن تضاعف خلال ثلاث سنوات المساعدة التي تقدمها إلى أفريقيا، كما تعهدت بزيادة مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكي في السنوات الخمس القادمة. ثانياً، من الضروري اتخاذ إجراءات في مجالات تكون فيها هذه الإجراءات مجدية. فاليابان مستعدة لمناقشة مقترحات تقدمها أقل البلدان نمواً والمجموعة الأفريقية المعنية بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. ثالثاً، فيما لا تقبل البلدان النامية بالمفاضلة بينها ليس ما يمنع البلدان النامية القادرة على زيادة مساهمتها من القيام بذلك. ويجدر بالثناء بعض البلدان النامية التي اضطلعت بمسؤولية المشاركة في مفاوضات نظام الأفضليات التجارية المعمم الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق باجتماع هونغ كونغ، قال إن المطلوب هو التوصل إلى نتائج ملموسة في مجال التنمية، وأعرب عن استعداد وفده لمناقشة بنود تهم البلدان النامية في مجالي الزراعة وتأمين المرونة للبلدان النامية في الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وفي مجالي الخدمات وتيسير التجارة. وقال إن اليابان ستواصل النظر في تقديم المساعدة بشأن القطن عند الطلب. ويقتضي إنجاح جولة الدوحة إقامة تعاون أوثق بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة تعزيز أنشطته في أركان عمله الثلاثة باعتباره جهة التنسيق في مجال التجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة.

٦- وقال ممثل **إندونيسيا** إن اختتام جدول أعمال الدوحة الإنمائي بنجاح يعني ضمان حصول البلدان النامية على مكاسب إنمائية كافية. فالتجارة الدولية ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة لبلوغ أهداف في مجال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحد من الفقر. وتستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تساهم في ذلك بزيادة فرص دخول الأسواق وتخفيض دعم الزراعة الذي أعاق صادرات البلدان النامية. ويمكن للتجارة بين بلدان الجنوب أن تقوم بدور تكميلي للتجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ويمكن أن تتعزز من خلال إقامة شراكات تجارية إقليمية. وتتطلب التنمية الاقتصادية أيضاً إفساح حيِّز للسياسة العامة الوطنية وتأمين مرونة في تحرير التجارة بغية تمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية بسرعة تنسجم ومستوى تنميتها. وفيما استفاد بعض البلدان النامية من زيادة تحرير نظام التجارة، كما ذُكر في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، ازداد تهميش بلدان نامية أخرى بسبب ما تخضع له من قيود في جانب العرض وفي القدرات. فتحرير التجارة إذا لم يكن منظماً تنظيماً حسناً يمكن أن يؤثر في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وينبغي للأونكتاد في برنامج عمله أن ينظر في مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وفي الروابط بين فتح الأسواق، والقدرة على العرض، والقدرة التنافسية، ومرونة السياسة التجارية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية. ومن النتائج التي ينبغي لجولة الدوحة أن تسفر عنها المنتجات الخاصة وآليات الضمان الخاصة (فيما يتعلق بالزراعة)، والتقليل كثيراً من الحواجز التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في وجه صادرات البلدان النامية أو إزالة هذه الحواجز (فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية). وفيما يتعلق بالخدمات، يتعين التوصل إلى نتيجة توازن بين فرص دخول السوق والتفاوض على القواعد، ولا ينبغي دفع البلدان النامية إلى القيام بالمزيد من فتح قطاعات الخدمات لديها. ومن شأن أعمال الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات العامة أن تكون أعمالاً حيوية في تمكين البلدان النامية من صياغة مواقفها واستراتيجياتها التفاوضية، بشأن أمور منها آليات الشروع في تطبيق آليات الضمان الخاصة، والحواجز غير الجمركية، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وذلك بغية الحصول على مزيد من منافع تحرير التجارة.

٧- وأكدت ممثلة **بوليفيا** التزام بلدها بإنجاز برنامج عمل الدوحة إنجازاً ناجحاً. وأكدت أهمية أن تظهر الزراعة والمعاملة الخاصة والتفضيلية في شكل نتائج ملموسة مثل تحرير التجارة في المنتجات الاستوائية، وبخاصة جميع المنتجات المشمولة ببرنامج القضاء على المخدرات؛ وتخفيض التعريفات تخفيضاً ينسجم مع قدرة الاقتصادات الصغيرة على العرض؛ والاحترام الكامل من قبل الشركاء التجاريين للمبادئ التوجيهية للمفاوضات وللالتزامات الموضوعية، وبخاصة فيما يتعلق بالطريقة الرابعة. وتتوقع بوليفيا، باعتبارها بلداً ذا اقتصاد صغير، أن تتناول نتيجة برنامج عمل الدوحة على النحو المناسب حالة الاقتصادات الصغيرة في مجالات تتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية وتيسير التجارة. وأكدت الأهمية الحاسمة للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وشكرت الجهات المانحة على مساهمتها في تنفيذ مشاريع في البلدان النامية.

٨- وأعرب ممثل **روسيا** عن التقدير للفرصة الهامة التي أتاحها المجلس في الوقت المناسب للتداول بشأن تطورات ما بعد الدوحة، وللمساعدة التي يقدمها الأونكتاد لبلده. وقال إن روسيا مهتمة بنتائج المفاوضات المتعلقة بالزراعة، والقواعد، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية لأن نحو ثلث ناتجها الوطني الإجمالي وأكثر من نصف نموها الاقتصادي ناشئ عن التجارة الخارجية. وترى روسيا أن من الأرجح منطقياً اتباع نهجٍ تدريجي (بدلاً

من نهج ثوري) إزاء تحرير التجارة الدولية وذلك بالقيام تدريجياً بإزالة الحواجز الجمركية ورفض الحمائية. فالبلدان الصغيرة المتدنية الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية تواجه صعوبات هائلة في تنفيذ الإصلاحات في سياساتها الاقتصادية والتجارية بسبب ضخامة الالتزامات القائمة عليها كجزء من شروط الانضمام. ودعا إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بدون تمييز على أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية في البلدان طالبة الانضمام وكذلك الالتزامات التي تعهد بها أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية بشأن مسائل الانضمام. وأعرب عن أمله في أن تكون حصيلة اجتماع هونغ كونغ بروح إعلان الدوحة وتوافق آراء ساو باولو. وقال إن مشاركة روسيا مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات الوزارية من شأنها أن تكون موضع اهتمام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأخيراً، ينبغي تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٩- وقال ممثل **بيلاروس** إن بيلاروس تتابع جولة المفاوضات الجديدة متابعة وثيقة وتأخذ بالقول إن إنجاز مفاوضات الدوحة إنجازاً ناجحاً من شأنه أن يشكل مساهمة قيِّمة في نمو الاقتصاد العالمي، وفي القضاء على الفقر، وفي التنمية. وتتفق بيلاروس أيضاً مع الأمين العام للأمم المتحدة في ملاحظته في الدورة الستين للجمعية العامة أن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتعلق بمشاكل تواجه البلدان طالبة الانضمام.

١٠- وأعرب ممثل **بوتسوانا** عن خيبة أمل لأن مراجعة تموز/يوليه ٢٠٠٥ لـ "المقاربة الأولى" لم تؤد إلى النتائج المتوقعة. وظلت مسائل الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية بدون حل وكذلك مسائل أخرى تثير قلقاً شديداً لدى البلدان النامية مثل التنمية، ومسائل التنفيذ، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة، والقطن. وأكد من جديد التزام بلاده بنظام تجاري متعدد الأطراف تكون التنمية ركناً من أركانه ويتسم بالنزاهة، والشفافية، والإنصاف، والعمل بحسب القواعد. أما أعمال الأونكتاد في مجالات البحوث وبناء القدرات وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات فمن شأنها أن تساعد البلدان النامية على نحو فعال في أعمالها التحضيرية للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية وأية مفاوضات من هذا القبيل تجري في المستقبل، وأن تساعد في إدماج هذه المفاوضات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن حلقات العمل، وبعثات المشورة، وغيرها من الأنشطة التدريبية التي نظمها الأونكتاد قد ساعدت بلده وغيره من البلدان النامية في فهم مصالحها المحددة فهماً أفضل وفي أن تصبح أكثر فعالية كأطراف مشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١- وأبرز ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** أهمية مفاوضات الدوحة التي يمكن أن تشكل من الناحية النظرية وسيلة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً تحسِّن بها استفادتها من التجارة كأداة للتقدم في اتجاه الأهداف الإنمائية. ونظراً إلى الترابط الوثيق بين هذه المفاوضات والأهداف الإنمائية العالمية فإن أي فشل في هذه الجولة يمكن أن يعرقل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأوجز عدة أسباب لأهمية التوصل إلى نتيجة موفقة لمفاوضات الدوحة وهي: (أ) يفترض في هذه النتيجة أن تعزز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية؛ (ب) وللزراعة دور محوري في المفاوضات لأن الزراعة تؤدي دوراً هاماً في اقتصادات البلدان النامية؛ (ج) وتشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية

في مجال الامتيازات والالتزامات جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات؛ (د) والمكاسب (العامة والمحددة) التي يمكـــن أن تجنيها اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأكد أن التوصل إلى طريق مسدود في جولة الدوحة يمكن أن يؤدي إلى مناقشات مفتوحة بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة المتعدد الأطراف. ومن شأن نجاح الجولة في المقابل أن يفتح الباب على أهدافٍ أعمّ وأكثر طموحاً في مجالي الرفاه والاستقرار.

١٢- وشـــدد ممـــثل **النرويج** على الطابع المعقد لمفاوضات منظمة التجارة العالمية حيث تتباين المصالح لا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فحسب بل أيضاً بين بلدان كل من هاتين المجموعتين. ولا بد للمفاوضات في إطـــار جولة الدوحة من أن تجري في إطار منظمة التجارة العالمية. وشدد بخاصة على الأهمية الممكنة التي تنطوي علـــيها الجولـــة بالنسبة إلى تطوير التجارة بين بلدان الجنوب. وقال إن النرويج ستبذل قصارى جهدها لضمان التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة في جولة الدوحة. وينبغي للأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية أن يواصلوا تقديمَ المساعدة الإنمائية المتصلة بالتجارة ودعمَ جدول أعمال الدوحة الإنمائي بغية التوصل إلى نتيجة إيجابية بالنسبة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان متدنية الدخل.

١٣- وأبرز ممثل **سري لانكا** أهمية تناول التعريفات المرتفعة وتعريفات الذروة التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على منتجات رئيسية من المنتجات غير الزراعية ذات الأهمية التصديرية لبلده أي النسيج والملابس، على أن يكون هذا التناول في ضوء الارتفاع النسبي لمتوسطات التعريفات المتبقية في هذا القطاع وتزايد تآكل مبدإ عدم التمييز لدى منظمة التجارة العالمية الذي ورد في التزام شرط الدولة الأولى بالرعاية. وأما انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية والمخططات التفضيلية التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية من طرف واحد فقد أسفرت عن جعل الرسوم الجمركية بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية رسوماً استثنائية إلى حد ما بل أسفرت عن جعلها فعلاً بمثابة معاملة تقوم على "الرعاية الدنيا". وقد تأثرت سري لانكا بهذه الظاهرة لأن ما يصل إلى ٧٥ في المائة من صادراتها يتجه إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، لا سيما النسيج والملابس التي لا يزال متوسط التعريفات المفروضة عليها مرتفعاً نســـبياً. فهـــي تواجه في هذه الأسواق منافسة من بلدان نامية أخرى كثيراً ما تتمتع بمعاملة تفضيلية تعفيها من الرســـوم الجمركـــية. ولذلـــك تقتضي الضرورة تأمين التكافؤ في الأسواق عن طريق مفاوضات الدوحة وذلك بتخفـــيض وإلغـــاء التعريفات المرتفعة، وتعريفات الذروة، والحواجز غير التعريفية المفروضة على المنتجات ذات الأهمـــية التصـــديرية لـــدى البلدان النامية وفقاً لما جاء في ولاية الدوحة بشأن المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وقال إن بعض البنود الأخرى من بنود برنامج عمل الدوحة، وإن لم تكن جزءاً من عمل واحـــد، لا تقل أهمية عن غيرها من البنود بالنسبة إلى سري لانكا، لا سيما برنامج العمل الخاص بالاقتصادات الصـــغيرة. ولم يكن التقدم المحرز في هذا المجال تقدماً مرضياً بالنظر إلى أن هذه البلدان تواجه تحديات فريدة من نوعها في مجالي التجارة والتنمية جراء صغر حجمها. ومن الضروري تناول هذا المجال على نحو كافٍ كجزء من حصيلة اجتماع هونغ كونغ.

١٤- وقـــال ممثل **المكسيك** إن مناقشة المجلس هذه تجري في لحظة مناسبة جداً لأنه لا بد للمفاوضات من أن تـــؤدي إلى نـــتائج فعالة في جميع المجالات الرئيسية من مجالات برنامج عمل الدوحة بغية ضمان أن يساهم نظام التجارة المتعدد الأطراف في التنمية وفي مكافحة الفقر. وينبغي لجدول أعمال الدوحة الإنمائي أن يسفر عن نتيجة

تتضمن البعد الإنمائي، والسبيل الأفضل إلى بلوغ ذلك الهدف هو جعل الشواغل الإنمائية جزءاً من مجمل القضايا قيد التفاوض. ومن المهم التوصل إلى نتيجة متوازنة بشأن الأركان الثلاثة للمفاوضات الزراعية. وتفضل المكسيك صيغة من النوع السويسري لمسألة الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، على أن يجري تثبيت جميع الخطوط التعريفية، وترى المكسيك وجوب ألا تُجبر البلدان النامية على المشاركة في أي مبادرة قطاعية. وفيما يتعلق بالخدمات، من الضروري تقديم عروض محسنة وبخاصة فيما يتعلق بالطريقة ٤، ومن الضروري التقدم بالمفاوضات المتعلقة بالقواعد، لا سيما فيما يتعلق بالإشراف المحلي. ولا يكون كل ما سبق ذكره مفيداً إلا بقدر ما تساهم نتائج برنامج عمل الدوحة في تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية. وقد قدم الأونكتاد مساهمة إيجابية عن طريق تنمية القدرات في البلدان النامية من خلال أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها.

١٥- وقال ممثل **السلفادور** إن التبادل الحالي للآراء يأتي في الوقت المناسب ويعتبر مهماً وبناءً جداً من منظور ضمان التوصل إلى نتيجة متوازنة لبرنامج عمل الدوحة. أما بالنسبة إلى اقتصاد صغير مثل اقتصاد السلفادور فإنه ينبغي للنتيجة الإيجابية لبرنامج عمل الدوحة وأثره أن يركزا على أحكام ملموسة وعلى تنفيذ فعال للمعاملة الخاصة والتفاضلية بغية إيجاد سبل مستدامة وفعالة لوصول السلع التصديرية والخدمات التصديرية السلفادورية إلى الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالطريقة ٤. وفي الوقت ذاته، لا بد لنتيجة كهذه من أن تؤدي إلى مرونة وإلى إفساح حيِّز للسياسة العامة لإدارة أوجه الضعف الهيكلية والتغلب عليها. وفي سبيل هذه الغاية، ينبغي لشركاء السلفادور التجاريين أن يتعهدوا بالوفاء بالتزامات جوهرية بتوفير المنافع المتوقعة على نحو فعال لأقل البلدان نموا وللاقتصادات الصغيرة. وقد ساهم الأونكتاد مساهمة إيجابية في رفع مستوى القدرات التحليلية والتفاوضية للبلدان النامية. وعملاً بتوصية دورة المجلس هذه، ينبغي للأمين العام للأونكتاد أن يطلب تمويلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بهدف رفع مستوى القدرات التفاوضية للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٦- وقالت ممثلة **جامايكا** إن وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة هي وثيقة شاملة ومفيدة إذ تضمنت مقترحات بشأن معالجة البعد الإنمائي معالجة فعالة في الجولة الحالية كما تضمنت بعض العناصر الأساسية من مجموعة عناصر إنمائية يمكن تحقيقها. وأما المكاسب الإنمائية التي تحققت من نظام التجارة المتعدد الأطراف فقد استجابت للشواغل التجارية الأساسية لدى البلدان النامية، ومن الضروري وضع المفاوضات التجارية في السياق الأعم لرؤية مشتركة للأهداف الإنمائية للألفية. وتشعر جامايكا بما يشعر به أعضاء آخرون في منظمة التجارة الدولية من خيبة أمل لعدم بلوغ الأهداف والمواعيد النهائية التي وُضعت للمقاربة الأولى للصيغ التي تشكل الأساس للصيغ الكاملة عند حلول موعد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وأقل ما تتوقعه جامايكا في هذه المفاوضات هو التوصل إلى نتيجة ملموسة بشأن دخول الأسواق الزراعية، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، ووضع القواعد، نتيجة تضع في الاعتبار الشواغل الإنمائية التي أعربت عنها البلدان النامية، بما في ذلك الحاجة إلى فترات تكيف كافية، وتوزيع الموارد توزيعاً ييسر ويسهِّل الانتقال إلى بيئة أكثر تحرراً. ورأت أن العروض المقدمة حتى الآن بشأن الخدمات من قِبَل أهم الشركاء التجاريين غير مرضية لأنها لا توفِّر فرصاً لدخول السوق على نحو مجدٍ تجارياً في القطاعات والقطاعات الفرعية التي تهم البلدان النامية. وتشعر جامايكا

بالقلق أيضاً إزاء مبادرة الأخذ بمعايير يمكن أن تؤدي إلى تآكل المرونة البنيوية المتاحة للبلدان النامية وأن تضعف الطابع المؤاتي للتنمية الذي يتسم به الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ولذلك فإن جامايكا لا تؤيد استخدام هذه الطرق في المفاوضات فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية. ودعت إلى التوصل إلى نتيجة موفقة ومتوازنة وذات وجهة إنمائية. فهذا هدف رئيسي من أهداف التجارة ويقع في صلب ولاية الدوحة. ولا بد لأي تقييم للمحتوى الإنمائي لجولة الدوحة من أن يأخذ في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد شعرت جامايكا بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم كبير في هذه الجولة للمفاوضات التي ترمي إلى جعل المعاملة الخاصة والتفاضلية معاملة تتضمن أحكاماً "أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ". وقالت إن جامايكا تأخذ برأي الأونكتاد وهو أن "الحصيلة المجدية بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية تشكل مساهمة مباشرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية".

١٧- وقال ممثل **كينيا** إن جدول أعمال الدوحة الإنمائي يتضمن مجموعتين من العناصر: مجموعة العناصر التي تشمل المفاوضات وتلك التي لا تشملها. أما عناصر المجموعة الأولى وبخاصة الزراعة، فهي التي كثيراً ما لقيت اهتماماً عاماً. غير أنه من المهم الالتفات إلى المنظور الأوسع لجدول الأعمال، هذا المنظور الذي يقدم شيئاً إلى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ولدى إطلاق جدول أعمال الدوحة الإنمائي في عام ٢٠٠١ جرى التأكيد تأكيداً قوياً على كلمة "التنمية". وحاول الوزراء جعل حاجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج العمل، ملاحظين أن البلدان النامية تشكل أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية. وفي أعقاب الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في تموز/يوليه ٢٠٠٤، دخل العمل مرحلة جديدة تعتبر حاسمة إلى حد ما. وبات التحدي الآن هو ضمان أن يوفر المؤتمر الوزاري منبراً للمرحلة النهائية في جدول الأعمال في عام ٢٠٠٦. فحجم جدول أعمال المؤتمر ضخم في حد ذاته والوقت الباقي وقت قصير. وعلى الحكومات أن تواجه الخيارات السياسية الصعبة المطلوبة للتوصل إلى نتيجة موفقة. وتعتبر الزراعة حبة عقد المفاوضات وبدون إحراز تقدم في هذا المجال لا يرجح أن تتقدم المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة بوجه عام. لقد أُحرز الكثير من التقدم، ولكن توجد حاجة إلى نهج مشترك لمعالجة بعض المسائل الأشد صعوبة مثل المنافسة في مجال التصدير، والدعم المحلي، ودخول الأسواق. وتُبذل جهود في الإعداد لمفاوضات مثمرة بشأن الخدمات والوصول إلى الأسواق غير الزراعية. والتقدم في هذه المجالات يعتمد على إحراز تقدم في الزراعة. أما النتائج الإيجابية المتعلقة بمسائل أخرى مثل تيسير التجارة والاقتصادات الصغيرة فيمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في اقتصادات بلدان عديدة. وفي مسألة جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ومسألة الصحة العامة، فإن القرار المتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ هو قرار ملزم قانوناً، والإعفاءات القائمة متاحة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمكن لاجتماع هونغ كونغ أن يؤدي دوراً محورياً في تحديد نتيجة جدول أعمال الدوحة الإنمائي في عام ٢٠٠٦. ويعتبر تقديم الدعم من الأونكتاد مهماً جداً في نجاح جدول الأعمال.

١٨- وأعرب ممثل **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا** عن تقديره للأونكتاد لما يقوم به من أعمال مشتركة مع اللجنة في معالجة التحديات التي تواجه بلداناً أفريقية في البيئة الدولية، وذلك من خلال مبادرات بناء القدرات التجارية. وهذه التحديات تشمل فهم الصلات المعقدة بين مُدخلات ومُخرجات الإنتاج، وإدارة عمليات الإنتاج، وجرد المُدخلات والمخرجات، والتمحيص الدقيق في معايير النوعية. ومن الضروري أن تُدرك البلدان الأفريقية

العوامل الحيوية في عمليات الإنتاج في الاقتصاد الحديث كي تتمكن من المنافسة على نحو فعال في الأسواق العالمية. وتتطلب عملية التعلُّم هذه إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص واستثماراً كبيراً في البشر وفي بناء المؤسسات والهياكل الأساسية. أما التوصل إلى نتيجة موفقة في مفاوضات الدوحة فلا ينهي بحد ذاته وجود هذه التحديات. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى مساعدة تقنية تؤازرها في مواجهة هذه التحديات. وأما دور الوكالات الدولية بعد جولة الدوحة فهو تعبئة المساعدات للبلدان الأفريقية.

١٩- وقال ممثل **نيجيريا** إن التنمية تقع في صلب برنامج عمل الدوحة، وإنه من الضروري الاضطلاع بهذه الولاية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لما دعت إليه مؤتمرات دولية رئيسية منها حصيلة قمة الأمم المتحدة العالمية الأخيرة وتوافق آراء ساو باولو. ولا تزال هذه الولاية ولايةً غير منجزة، ومن الضروري التغلب على الصعوبات التي تنشأ في الطريق المؤدية إلى هونغ كونغ وذلك بوسائل منها إعطاء زخم مستمر لعملية المفاوضات ضماناً للتوصل إلى نتيجة موفقة في هونغ كونغ. ووافق على ما جاء في مذكرة الأمانة بشأن العناصر الأساسية الواردة في مجموعة العناصر الإنمائية الموجهة إلى المؤتمر الوزاري السادس، ومن هذه العناصر تعزيز فرص دخول الأسواق وجعلها قابلة للتنبؤ بها فيما يتعلق بالسلع الصناعية، والزراعة، والخدمات، وبخاصة الطريقة ٤، وهي عناصر تهم البلدان النامية؛ كما تشمل مجموعة العناصر إحداث تخفيض كبير في الدعم المحلي الذي يشوِّه التجارة والتصدي للحواجز التي تعترض دخول الأسواق؛ وإنهاء دعم الصادرات الزراعية؛ والإلغاء العاجل للدعم المحلي للقطن ومنتجات القطن الذي يشوِّه التجارة؛ وتعزيز الأفضليات بتحسين مخططات الأفضليات وتحسين قواعد المنشأ؛ وتقديم دعم كافٍ في مجال التجارة.

- - - - -